**استبيان بشأن حماية حقوق المرأة وإعمالها في عالم العمل المتغير**

 **الفريق العامل المعني بالقضاء على التمييز ضد النساء والفتيات**

 **دولة الإمارات العربية المتحدة**

**يرجى توضيح الاتجاهات الرئيسية التي تؤثر على حقوق الإنسان للمرأة في عالم العمل في سياقكم الوطني والآثار المترتبة عليها:**

* **فيما يتعلق بأنواع وحجم العمل المتاح للمرأة وجودة وظروف العمل (بما في ذلك الحصول على الحماية الاجتماعية والأجر المتساوي).**

تتمتع المرأة الإماراتية بحقوق متساوية في سوق العمل في القطاعين الحكومي والخاص من حيث الوظائف المتاحة والامتيازات والاجور. أجرت وزارة التربية والتعليم دراسة شملت عينة متوازنة من الذكور والإناث تجاوزت 13,000 من خريجي أكثر من 80% من مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة في مختلف إمارات الدولة لعام 2017.حول التخصصات المطلوبة في سوق العمل للعام 2018 وأظهرت الدراسة صدارة التخصصات الهندسية حزمة التخصصات الرئيسية الأكثر طلباً في سوق العمل، تليها تخصصات إدارة الأعمال، ثم العلوم الطبية، وبعدها تخصصات تقنيات المعلومات من حيث عدد الحاصلين على فرص عمل مقارنة بعدد الخريجين.كما أظهرت نتائج الدراسة أهمية دراسة تخصصات متعمقة بدلاً من دراسة التخصصات العامة، وهذا مرتبط بتزايد الطلب في سوق العمل على مثل هذه التخصصات حيث برزت تخصصات المحاسبة والمالية كأعلى طلباً مقارنة بتخصص إدارة الأعمال، وكذلك بالنسبة لتخصصات التربية، حيث تفوقت تخصصات الطفولة المبكرة والتربية الخاصة على تخصص التدريس العام.وفي ذات السياق، أظهرت الدراسة تزايد الطلب على الدراسات القانونية المتخصصة، كالقانون التجاري والقانون الدولي. حكومة الإمارات لا تفرق بين الرجال والنساء في أفضلية الحصول على فرصة العمل، ويتساوى الجنسين في الامتيازات والحوافز والتسهيلات الوظيفية المقدمة من قبل الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية وسواء كانوا رجالاً أو نساء فهم يحصلون على فرص عادلة ومتساوية في الالتحاق بالوظائف المختلفة.

وفقاً للبيانات الرسمية، وصل عدد سيدات الأعمال الإماراتيات في عام 2018 إلى نحو 23 ألف سيدة، يُدرن مشروعات تتجاوز قيمتها 50 مليار درهم.

* **فيما يتعلق بسلامة المرأة (بما في ذلك العنف والتحرش الجنسي) في مكان العمل.**

تؤيد دولة الإمارات العربية المتحدة دعوة المقررة الخاصة إلى تعزيز تنسيق الجهود الدولية من خلال توحيد إسهامات وكالات وآليات الأمم المتحدة ذات الصلة بالعنف ضد المرأة وتوفير الوسائل التقنية لإعمالها وتفعيلها. وتشدد على أهمية العمل الدولي مع تحميل الدول المسؤولية الأولى في مجال التصدي لظاهرة العنف ضد المرأة ومحاربتها بشتى الوسائل المشروعة. تعمل حكومة دولة الإمارات على زيادة إشراك العنصر النسائي في العمل القضائي على مستوى المحاكم الاتحادية والمحلية في الدولة. كما تعمل الآليات المعنية بتمكين المرأة على وضع حزمة من التشريعات الجديدة أهمها قانون مكافحة العنف الأسري.

**•يرجى توضيح كيفية تأثير التغير التكنولوجي على تجارب المرأة في العمل في سياقكم الوطني. (على سبيل المثال زيادة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والروبوتات والتعلم الآلي والتشغيل الآلي).**

حققت المرأة الإماراتية إنجازات كبيرة في مجال الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة وتوظيفها في خدمة مسارها المهني، بفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها سمو الشيخة / فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد

النسائي العام، الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، ويعد الاتحاد النسائي العام سباقاً في تطبيق أحدث البرامج المتطورة في التكنولوجيا بالدولة للنهوض بالمرأة، وإعطائها المزيد من الفرص لخدمة وطنها ومجتمعها. وكان الاتحاد النسائي العام أول مؤسسة في الدولة تطلق برنامج المرأة والتكنولوجيا في نوفمبر2006 بالشراكة مع ميكروسوفت لتطوير وتمكين المرأة في مجال تقنيات المعلومات، وتعزيز دور المرأة تقنياً ومهنياً، وزيادة مشاركتها في القوى العاملة في الدولة للقيام بدورها الفعال في نهضة وتنمية المجتمع. ويخدم البرنامج قضية المرأة في دولة الإمارات من خلال إنشاء قاعدة قوية من النساء اللواتي يتمتعن بمهارات تقنية ووظيفية حيوية من خلال توفير مناهج متطورة وورش عمل في مجال تخطيط الأعمال والتنمية المهنية وتكنولوجيا المعلومات. ويعمل البرنامج بالتشاور مع الاتحاد النسائي العام، ومع المنظمات الأهلية الشريكة في الدولة على إنشاء مراكز تقنية المعلومات لديها بواسطة تدريب مدربين وإداريين لإدارة هذه المراكز، وبالتالي تقوم هذه المراكز بدورها الفعال في تدريب وتأهيل النساء في مجال المعلوماتية ومهارات التوظيف وتخطيط الأعمال.

شجعت الدولة المرأة للالتحاق بالدراسات الجامعية مجاناً وربطت الدولة التخصصات العلمية بفرص العمل في السوق حيث توجه معظم النساء لدراسة العلوم التطبيقية وخاصة التكنولوجيا ولدولة الإمارات العربية المتحدة السبق في إنشاء وزارة للذكاء الاصطناعي وتعيين وزير متخصص يعنى بالتكنولوجيا. ومما يثلج الصدر أن المرأة الإماراتية اتجهت إلى دراسة التكنولوجيا بمحض إرادتها لعلمها بأن مستقبلها الوظيفي مرتبط بمدى اتقانها لها لذلك نجد أن اجمالي عدد الاناث الملتحقات  بكليات التقنية ال17 فرع على مستوى الدولة في عام (2015/2016) بلغ نحو 14 ألف و 829 طالبة، بنسبة تصل الى 63%   من اجمالي عدد طلبة الكليات المسجلين فيها في ذلك العام ، وهذا أمر يدعو للفخر بتنامي أعداد الطالبات الملتحقات بالتخصصات العلمية المختلفة التي تطرحها الكليات والتي تلبي متطلبات سوق العمل المستقبلية، مما يشير الى الحرص الكبير من الطالبات ليس فقط على مواصلة التعليم، بل على دخول التخصصات العلمية المطلوبة في الدولة، حيث أصبحت الطالبات ينافسن الطلاب في التخصصات المتنوعة وخاصة الهندسية والتكنولوجية المتطورة التي لم تعد حكرا على الرجل، خاصة أنها تخصصات تدار بالتكنولوجيا الحديثة وتتيح للطالبات فرص العمل بها وبتميز، لأنها تعتمد على بذل الجهد والتمتع بالقدرات الفكرية والمعرفية والبحثية العالية . هناك أعداد كبيرة من النساء الإماراتيات اللاتي يدرسن تخصصات التكنولوجيات في الجامعات والكليات والمعاهد والذي يفوق عددهم عدد الذكور.

* **يرجى تحديد بعض الممارسات الجيدة المتعلقة بدعم المرأة للاستفادة على قدم المساواة من التقدم التكنولوجي. (القوانين والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والتدابير المؤسسية واللوائح التنظيمية والتدابير المتخذة من قبل أصحاب العمل).**

**المنح والبعثات الدراسية:**

قام صندوق تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات التابع للهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات بإطلاق برنامج بعثة الذي يهدف إلى تعزيز دور ومكانة قطاع التعليم الوطني من خلال دعم ورعاية الكوادر الوطنية المتميزة علمياً لدفع مسيرة التعليم بالدولة في التخصصات ذات العلاقة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، التي تلبي احتياجاته المتنامية سنوياً، بما يتناسب والطلب المتنامي أيضاً على الموارد البشرية المواطنة المتخصصة في هذا القطاع. وقد استثمر الصندوق مبالغ ضخمة في برنامج بعثة لتخصيص المئات من المقاعد الدراسية لدرجتي البكالوريوس والماجستير في أرقى الجامعات الإماراتية، والعالمية أيضاً في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، واستراليا، والمملكة المتحدة، وغيرها من الدول الرائدة عالمياً في هذا القطاع، ويطمح البرنامج إلى استقطاب 1000 طالب وطالبة لبرنامج بعثة خلال السنوات القليلة المقبلة. ويأتي برنامج بعثة ضمن استراتيجية الصندوق للارتقاء بالكوادر البشرية المتخصصة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، ومنها هندسة الكمبيوتر، والهندسة الالكترونية، وعلوم الحاسب الآلي، وتقنية المعلومات، وغيرها الكثير من التخصصات.

**بناء القدرات:**

تنمية قدرات القيادات الحكومية العليا في مجال الذكاء الاصطناعي، ورفع مهارات جميع الوظائف المتصلة بالتكنولوجيا، وتنظيم دورات تدريبية للموظفين الحكوميين.

**استراتيجية مستدامة للذكاء الاصطناعي:**

تعد هذه الاستراتيجية الأولى من نوعها في المنطقة والعالم، للارتقاء بالأداء الحكومي وتسريع الإنجاز وخلق بيئات عمل مبدعة ومبتكرة ذات إنتاجية عالية، وذلك من خلال استثمار أحدث تقنيات وأدوات الذكاء الاصطناعي وتطبيقها في شتى ميادين العمل بكفاءة رفيعة المستوى، واستثمار كل الطاقات على النحو الأمثل، واستغلال الموارد والإمكانات البشرية والمادية المتوافرة بطريقة خلاقة، تعجِّل تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية لبلوغ المستقبل.

**الاقتصاد القائم على الوظائف المؤقتة القصيرة الأجل واقتصاد "العربة "**

* **يرجى توضيح كيفية تأثر تجارب النساء في العمل في سياقكم الوطني بظاهرة الاقتصاد القائم على الوظائف المؤقتة القصيرة الأجل واقتصاد "العربة ".**
1. **مشروع الأسر الوطنية المنتجة في الدولة:**

يهدف إلى تشجيع وتأهيل المرأة الإماراتية على الإنتاج والابتكار والمساهمة بجهد مخلص في تقديم صورة مشرفة عن قدراتها، وهو ما يوطد علاقتها بقيمة العمل والعطاء، ويؤكد ثقتها في نفسها، خاصة عندما ترى ثمار تعبها، وحين تشارك في تحسين مستوى أسرتها الاقتصادي. أطلق الاتحاد النسائي العام «تطبيق الأسر المنتجة " ويُعد هذا المشروع الوطني الذي أطلق في عام 1997 مشروعاً رائداً في مجال دعم وتمكين الأسر التي تعمل من خلال المنزل، وتعزيز أدوارها التنموية في مختلف المجالات، ويهدف إلى استقطاب العديد من الأسر وتنويع وتطوير المنتجات. حيث يعمل التطبيق من خلال توظيف التكنولوجيا لتسهيل عملية وصول المجتمع لفئة الأسر المنتجة من خلال خلق بيئة متكاملة تجمع بين المسوقين «الأسر المنتجة» والمستهلكين، وهم أفراد المجتمع وتشجيع الأسر المنتجة للمساهمة في تحقيق الريادة في إدارة الأعمال من خلال إيجاد فرص استثمارية للنساء وتحقيق عوائد مالية، وغرس ثقافة ريادة الأعمال لتخريج أجيال تتمتع بروح الريادة والإبداع والمسؤولية والطموح، بما يعزز حصول الدولة على مراكز متقدمة في مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال والتنافسية العالمية والابتكار والتنمية. ومن أبرز فوائد المشروع رفع مستوى المشاركة الاقتصادية للأسر الإماراتية، وخلق فرص عمل وتحقيق عوائد مالية للأسر أيضاً، كما يتم من خلال هذا الإطلاق إنشاء منصة موحدة لعرض وبيع منتجات الأسر الوطنية المنتجة في أي مكان وأي زمان. وتعزيز قدرات المرأة في مجال ريادة الأعمال وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر. كما يهدف المشروع إلى المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع الإنتاج المحلي والحرف المحلية. والحد من البطالة بين النساء.

1. **مبادرة الصنعة:**

 تشرف على هذه المبادرة وزارة تنمية المجتمع وتقوم على دعم الأسر المنتجة ومساعدتها على رفع قدراتها الإنتاجية وفرصها في الترويج والتسويق والوصول إلى مختلف الأسواق سواء على مستوى الدولة أو على المستوى الإقليمي. استفادت منها نحو 2400 أسرة، 60% منها لديهم مؤهلات ثانوية وجامعية، و40% منهم من فئة الشباب وسيتم تخصيص جناح في إكسبو دبي 2020 لهذه الأسر.

1. **برنامج مبدعة**

يهدف برنامج "مبدعة" لمجلس سيدات أعمال أبو ظبي إلى تعزيز مساهمة المواطنات في القطاع الخاص من خلال تأمين حقهن في ممارسة الأعمال من المنزل، ومساعدتهن على الانتقال من العمل من المنزل نحو إطلاق أعمال خارج المنزل.

1. **صندوق خليفة:**

يهدف الصندوق إلى خلق جيل من رواد الأعمال المواطنين، وغرس وإثراء ثقافة الاستثمار في أوساط المواطنين، إضافة إلى دعم وبلورة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدولة.

1. **تجار دبي:**

تم إطلاق برنامج "تجار دبي" للتعرف على رواد الأعمال الشباب والناشئين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، وتطوير أفكارهم الواعدة والمجدية اقتصادياً، والقادرة على مواجهة تحديات سوق العمل.

1. **البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة:**

يتبع البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وزارة الاقتصاد، ويعمل البرنامج على إيجاد البيئة المناسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالدولة وتمكين رواد الأعمال المواطنين من خلال دعم المحاور الرئيسة قائمة على دعم وتسهيل أعمال المشاريع، وتطوير الأنظمة والتشريعات، وتطوير برامج تمويل المشاريع، وإطلاق مبادرات على مستوى اتحادي تشمل كافة مناطق الدولة. وتشارك في البرنامج بنوك، بحيث تطرح البنوك تسهيلات وخدمات وبرامج تمويل ميسرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الإماراتية، بما يسهم في نمو القطاع، كما تطرح العديد من الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية العديد من المبادرات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

\* **يرجى تحديد الآثار المترتبة على الأمن الوظيفي فيما يتعلق بمرونة المرأة في ساعات العمل ومسؤولياتها المتعلقة بالرعاية وكذلك فيما يخص التحرش والعنف.**

يتيح قانون المعاشات مرونة عالية لأي امرأة بالتسجيل في المعاش التقاعدي كما يعطيها قدرة على اختيار السقف المالي الشهري للتأمين وهذه ميزة كبيرة للراغبين من أصحاب الأعمال الحرة للتمتع بهذه الميزة. كما أن هذا النظام من العمل يتيح للمرأة ممارسة أعمالها الحرة من أي موقع تختاره وبضمانات قانونية كما يعفيها من الاتصال بالغرباء بحيث تمارس استقلالية كبيرة في إدارة شؤنها وبعيدة عن أي مضايقات أو تحرش أو عنف من الغير.

* **يرجى تحديد الممارسات الجيدة المتعلقة بتنظيم النساء في جمعيات في سياق أشكال العمل الأكثر مرونة.**

أنشأ الاتحاد النسائي العام مركز للحرف والصناعات التقليدية يتم من خلاله تجميع النساء اللاتي لديهن مهارات حرفية ورغبة في زيادة دخولهن. يقدم الاتحاد النسائي العام الدعم المالي والمعنوي وبناء القدرات والتسويق من خلال المعارض والمهرجانات والتسوق الالكتروني " متجري".

**الانتقال إلى الاستدامة:**

•**يرجى تحديد التدابير التي ينبغي اتخاذها لضمان استفادة المرأة على قدم المساواة من الانتقال إلى الاستدامة في سياقكم الوطني. كما يرجى تحديد بعض الممارسات الواعدة لضمان ألا تؤدي الوظائف الخضراء لتكرار أوجه عدم المساواة القائمة بين الجنسين في القطاعات الأخرى. (مثل الفصل المهني بين الجنسين والفجوة في الأجور بين الجنسين (.**

أطلقت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة  [مئوية الإمارات 2071](https://uaecabinet.ae/ar/details/news/mohammed-bin-rashid-launches-five-decade-government-plan-uae-centennial-2071)  رؤية شاملة وطويلة الأمد تمتد خمسة عقود، وتشكّل خريطة واضحة للعمل الحكومي الطويل المدى، لتعزيز سمعة الدولة وقوتها الناعمة. تسعى "المئوية " إلى الاستثمار في شباب الدولة، وتجهيزهم بالمهارات والمعارف التي تستجيب مع التغيرات المتسارعة، والعمل كي تكون دولة الإمارات أفضل دولة في العالم بحلول الذكرى المئوية لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك في العام 2071.

**محاور مئوية الإمارات 2071**

تستند مئوية الإمارات 2071 على أربعة محاور رئيسية هي:

**حكومة تستشرف المستقبل:** وهي حكومة تُقاد أو تُدار بوعي، وفق رؤية بعيدة المدى، تسعى إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي، وتقدم رسائل إيجابية للعالم، إثر تبني أفضل التجارب والممارسات النابعة من استراتيجية وطنية لتعزيز القوة الناعمة للدولة، وضمان وجود مصادر جديدة ومتنوعة للإيرادات الحكومية المستدامة والقدرات المالية والاستثمارية بعيدًا عن النفط، وتطوير آلية لرصد المتغيرات التي تطرأ على مختلف القطاعات.

 **تعليم للمستقبل**: يتم هذا بتعزيز مستوى تدريس العلوم والتكنولوجيا المتقدمة، لا سيما في مجالات الفضاء والهندسة والابتكار والعلوم الطبية والصحية، وترسيخ القيم الأخلاقية والتوجهات الإيجابية، وتلك التي تُعلي من مستوى الاحترافية والمهنية في المؤسسات التعليمية، وتكوين عقول منفتحة على تجارب الدول المتقدمة، ووضع آليات لاستكشاف المواهب الفردية للطلبة منذ المراحل الدراسية الأولى، والتركيز على تمكين المدارس من أن تكون بيئة حاضنة في مجال ريادة الأعمال والابتكار، وتحويل المؤسسات التعليمية في الدولة إلى مراكز بحثية عالمية.

**اقتصاد معرفي متنوع:** هناك طموح ليكون اقتصادًا بوسعه منافسة أفضل اقتصادات العالم. ويتم هذا عبر تطبيق آليات عدة، من بينها: رفع  مستوى الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، ودعم الشركات الوطنية للوصول إلى العالمية، والاستثمار في البحث، والتطوير في القطاعات الواعدة، والتركيز على تلك التي تعتمد على الابتكار والريادة والصناعات المتقدمة، وتطوير استراتيجية اقتصادية وصناعية وطنية تستشرف المستقبل، وتضع الإمارات ضمن الاقتصادات المهمة في العالم، وتربية وتنمية جيل من المخترعين والعلماء الإماراتيين، ودعم إسهامهم في تطور العلوم والتقنية، والتنسيق والتكامل مع الدول المتقدمة في هذا الشأن، وتحسين المستوى المهني لدى الإماراتيين، وإكسابهم ثقافة عمل جديدة، وتشجيع تصدير المنتجات والخدمات الوطنية المتقدمة لمختلف أنحاء العالم عن طريق برامج متخصصة ومكثفة، ودعم وتشجيع زيادة نماذج الشركات الإماراتية الرائدة.

**مجتمع أكثر تماسكًا:** يتحقق هذا بترسيخ قيم التسامح والتماسك والتواضع والاحترام والولاء للوطن في ربوع المجتمع، وكذلك تمكين الشباب والنساء، وجعل السعادة والإيجابية أسلوب حياة، وتوفير جودة عالية في مجالي الصحة والرياضة، وتوظيف كل الطاقات البشرية في طريق التكاتف والتعاون، وتكوين أسر واعية بمتطلبات المرحلة المقبلة، وتطوير برامج تجعل أجيال المستقبل قادرة على إعطاء نموذج جيد عن دولة الإمارات في الخارج، والأهم هو زيادة مستوى التفاف الإماراتيين حول وطنهم.